اثر السياسات النفطية على البنية الاقتصادية في العراق:

قراءة تاريخية (1932-2003)

"The Impact of Oil Policies on the Economic Structure in Iraq: A Historical Reading (1932–2003)"

اسم الباحث:

م. م. أحلام محي نعوم الركابي

Assistant Instructor Ahlam Mohi Naoum Al-Rikabi

جامعة واسط/ كلية التربية الأساسية / قسم التاريخ

Ahlam.muhay@uowasit.edu.iq

الكلمات المفتاحية :السياسة العراقية، الاستقلال، الأزمات النفطية، الوضع الاقتصادي

Keywords: Iraqi politics, independence, oil crises, economic situation.

ملخص البحث:

لعب النفط تاريخياً دوراً محورياً في تشكيل الجغرافيا السياسية والأنظمة الاقتصادية العالمية، وخاصة في البلدان الغنية بالموارد مثل العراق. منذ استقلال العراق عام 1932، تأثرت ديناميكيته السياسية والاقتصادية بشكل عميق باحتياطاته النفطية الضخمة، والتي تعد من بين الأكبر في العالم. وعلى الرغم من الأحداث التاريخية الواسعة النطاق، تظل هناك حاجة إلى تحليل شامل لكيفية تأثير النفط بشكل مستمر على الحكم الداخلي في العراق، والعلاقات الخارجية، وإعادة الإعمار بعد الصراع، وخاصة منذ الاستقلال وحتى أوائل القرن الحادي والعشرين. تهدف هذه الدراسة إلى تحديد وتحليل اثر النفط في السياسة العراقية عبر فترات تاريخية مختلفة، بما في ذلك فترة ما بعد الاستقلال، وأزمات النفط في السبعينيات، ومرحلة إعادة الإعمار بعد عام 2003. وتسلط النتائج الضوء على أن الاستقرار الداخلي للعراق، وسياساته الخارجية، ومساره الاقتصادي كانت تتحدد إلى حد كبير من خلال تقلبات سوق النفط، ومشاريعه الريعية، والتدخلات الدولية، إن أزمتي النفط في عامي 1973 و1979 لم تعيدا تعريف القدرات الاقتصادية للعراق فحسب، بل أعادت أيضاً تعريف نفوذه السياسي على الساحة العالمية. تضع هذه الدراسة النفط في سياق فريد كمورد استراتيجي وأداة سياسية، وتكشف عن دوره المزدوج في سعي العراق إلى السيادة وقابليته للتأثر بالنفوذ الأجنبي، ويؤكد البحث على الحاجة الماسة للعراق لتحقيق التوازن بين اقتصاده المعتمد على النفط والإصلاح السياسي الشامل والتنمية المستدامة والاستقلال التنظيمي للتخفيف من نقاط الضعف المستقبلية والتبعيات الخارجية.

Abstract

Oil has historically played a pivotal role in shaping the geopolitical landscape and economic systems of the world, particularly in resource-rich countries such as Iraq. Since Iraq's independence in 1932, its political and economic dynamics have been profoundly influenced by its vast oil reserves, among the largest globally. Despite the extensive

historical events, there remains a need for a comprehensive analysis of how oil has persistently impacted Iraq's domestic governance, foreign relations, and post-conflict reconstruction, especially from independence until the early twenty-first century. This study aims to identify and analyze the impact of oil on Iraqi politics across various historical periods, including the post-independence era, the oil crises of the 1970s, and the reconstruction phase following 2003. The findings highlight that Iraq's internal stability, foreign policies, and economic trajectory were largely determined by fluctuations in the oil market, its rentier projects, and international interventions. The oil crises of 1973 and 1979 not only redefined Iraq's economic capabilities but also its political influence on the global stage. This study contextualizes oil as a unique strategic resource and political instrument, revealing its dual role in Iraq's quest for sovereignty and its susceptibility to foreign influence. The research underscores the urgent need for Iraq to balance its oil-dependent economy with comprehensive political reform, sustainable development, and regulatory independence in order to mitigate future vulnerabilities and external dependencies.

المقدمة

عند دراسة اثر النفط منذ أوائل القرن التاسع عشر فصاعدا، نرى من الواضح أن استخدامات النفط تطورت بشكل كبير في البداية، ومع بداية التصنيع تحول النفط من مجرد مصدر للإضاءة إلى مصدر ضروري لتلبية احتياجات الصناعة الحديثة،استمر دوره في التوسع، حيث حلت محركات الاحتراق الداخلي محل الخيول والقاطرات التي تعمل بالفحم، خاصة خلال الحرب العالمية الأولى، وظهر النفط كرمز للقوة الوطنية في أعقاب الحرب العالمية الثانية وأثناء الحرب الباردة، اندلعت الصراعات على النفط بين الشركات الدولية والدول النامية، وفي

سبعينيات القرن العشرين، تزايدت حالة عدم الثقة بين البلدان التي اعتمدت بشكل كبير على النفط لتحقيق تنميتها الصناعية والاقتصادية،وقد أدى انتهاء الحرب الباردة بعد ذلك إلى تحولات كبيرة في النظام الاقتصادي والسياسي العالمي، مما أثر بشكل عميق على الدول القومية (Alnaswari, 1994, p.)،في القرن الحادي والعشرين، ومع تضاؤل احتياطيات النفط وارتفاع الطلب على الطاقة في الدول النامية وغيرها من الدول المستوردة للنفط، أصبح الوصول إلى النفط دون انقطاع وبأسعار معقولة أمراً ضرورياً،ونتيجة لذلك، يواصل النفط لعب دور محوري في المنافسات الوطنية والدولية، حيث تسعى البلدان إلى مواكبة قوى العولمة.

على الرغم من أن احتياطيات النفط في بلاد ما بين النهرين معروفة منذ العصور القديمة، إلا أن إمكاناتها الهائلة لم يتم الاعتراف بها بالكامل حتى أجرى باحثون أوروبيون دراسات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وكشفوا عن ثروة النفط الكبيرة في المنطقة، ونتيجة لذلك لفتت وفرة ومواقع بغداد والموصل والبصرة الاستراتيجية انتباه القوى الأوروبية مثل ألمانيا وبريطانيا وفرنسا وهولندا وبلجيكا، فضلاً عن الولايات المتحدة. وفي عهد الإمبراطورية العثمانية، ذهب السلطان عبد الحميد الثاني إلى حد تسجيل حقول النفط في بلاد ما بين النهرين باعتبارها ملكيته الشخصية، ووضع حقوق الاستكشاف والتشغيل تحت سيطرة إدارة الخزانة الخاصة للسلطان العثماني(Arı, 2007.) أثبتت استعداداته أنها غير كافية لتجنب انفصال محافظات بغداد والبصرة والموصل عن الإمبراطورية. وقد أدى هذا التشرذم في السيطرة العثمانية إلى قطع المحافظات المذكورة علاقاتها مع الإمبراطورية، وبرز العراق كنقطة محورية بسبب احتياطاته النفطية المؤكدة التي تبلغ 115 مليار برميل(Bennis & Halliday, 2001, p.).

ومن ناحية أخرى، فإن العلاقة بين سلعة النفط ودولة العراق حاسمة لأن الدولة اعتمدت بشكل كبير على النفط وعائدات النفط منذ إنشائها. وبما أن الاقتصاد العراقي يستمد الكثير من قوته من النفط، فإنه يصبح عرضة للتقلبات في قطاع النفط، على الصعيدين الدولي والوطني. علاوة على ذلك، استجابت السياسة العراقية في كثير من الأحيان بشكل استباقي وتفاعلي للتطورات في الشؤون المتعلقة بالنفط.

ومن هنا فإن هذه الدراسة تهدف إلى تسليط الضوء على دور النفط في السياسة العراقية على الرغم من التحولات العديدة التي طرأت على سياستها الداخلية والخارجية، وبما أن تأثير مورد اقتصادي مثل النفط يشكل عنصراً متأصلاً في الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية،

وتحقيقا لهذه الغاية سيتم الحديث عن السياسات النفطية العراقية منذ تاريخ استقلال العراق في الثالث من تشرين الأول/أكتوبر 1932، وتعتبر دولة العراق هذا التاريخ يوما وطنيا، تحتفل سنويا باستقلالها عن الانتداب البريطاني. ويتشكل هذا المنظور من خلال فهم مصالح القوى الخارجية الموجهة نحو العراق بعد التنقيب الأولي عن النفط والغاز عام 1902 واكتشاف النفط في البلاد عام 1923، ولا يمكن تحقيقه إلا من خلال دراسة وتقييم شاملين للقضايا السياسية والاقتصادية(Brzezinski, 2008).

وبناء على ما سبق، لا بد من فهم الحجج الأساسية لهذه الدراسة لفهم كيفية وضع مفهوم النفط ودوره داخل الدولة العراقية وعلى الساحة العالمية في سياقه التاريخي. ولذلك كان عنوان الدراسة هو التعرف على دور النفط في السياسة العراقية: منذ الاستقلال وحتى بداية القرن الحادي والعشرين.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

تتناول الدراسة الحالية مشكلتها في التعرف على كيفية تأثير النفط ودوره في سياسات العراق الداخلية والخارجية عبر التاريخ المعاصر ومنذ الاستقلال وحتى بداية القرن الحادي والعشرين، وبناء على ما سبق عرضه في مقدمة الدراسة، ومن الضروري فهم الحجج الأساسية لهذه الدراسة لفهم كيفية تأطير مفهوم النفط ودوره داخل الدولة العراقية وعلى الساحة الدولية في سياقه التاريخي. ولذلك فإن التحولات والاستمرارية في شؤون العراق الداخلية مستمرة، وسيتم دراسة السياسات النفطية الخارجية. وفي إطار الديناميكيات الوطنية، ومن خلال دراسة أهمية النفط في العراق وتاريخه، وكذلك دراسة وضع النفط في الفترة التي أعقبت استقلال الدولة العراقية، وأهم الأزمات النفطية وتداعياتها على سياسة الدولة العراقية، ثم تتناول الدراسة موضوع دور النفط في المشهد السياسي لدولة العراق في بداية القرن الحادي والعشرين والمشهد السياسي الدولي، وكذلك الأوضاع السياسية والاقتصادية في العراق بعد عام 2003، ودور النفط في إعادة إعمار الدولة العراقية.

كما ستتناول الدراسة خصائص علاقات العراق مع الدول المجاورة وعلاقاته الدولية. وسيغطي فترة ما يقرب من قرن من الزمان، ويحلل العناصر التي شهدت تغيرات وتحولات داخل الهيكل السياسي والاقتصادي للعراق، وخاصة فيما يتعلق بالنفط. والهدف من ذلك هو توضيح

أسباب وعواقب التدخلات الخارجية المستمرة في العراق. وبالاعتماد على الأحداث المحورية في تاريخ العالم، ستوضح الدراسة التغيرات في العمليات السياسية والاقتصادية في العراق. كما سيتناول بإيجاز التطورات الداخلية، مع التركيز على الوضع والمواقف الأيديولوجية داخل المجتمع العراقي.

وأخيرا، ستسعى الدراسة إلى تجنب المقاربات الاختزالية والتعميمات، والامتناع عن عزو كل التغيرات أو الاستمرارية إلى حدث واحد أو تطور خارجي محدد، مثل الحرب العالمية الثانية، أو نهاية الحرب الباردة، أو هجمات الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، أو غزو العراق عام 2003.

أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة على سؤال أساسي: ما هو اثر النفط في السياسات العراقية: منذ الاستقلال وحتى بداية القرن الحادي والعشرين؟ وينشأ عن هذا السؤال عدد من الأسئلة الفرعية:

ما هي حالة النفط في فترة ما بعد استقلال الدولة العراقية؟ ما هي أهم أزمات النفط وتداعياتها على السياسات العراقية؟ ما هو اثر النفط في المشهد السياسي لدولة العراق، ودوره في إعادة إعمار الدولة؟

أهداف الدراسة:

وتهدف الدراسة إلى التعرف على اثر النفط في السياسات العراقية: منذ الاستقلال وحتى بداية القرن الحادي والعشرين، وينبع من هذا الهدف الرئيسي عدد من الأهداف الفرعية: التعرف على حالة النفط في فترة ما بعد استقلال الدولة العراقية،التعرف على أهم الأزمات النفطية وتداعياتها على السياسة العراقية،التعرف على دور النفط في المشهد السياسي لدولة العراق، ودوره في إعادة إعمار الدولة.

أهمية الدراسة:

وتكمن أهمية هذه الدراسة في تركيزها على كيفية ارتباط إنجازات وإخفاقات الدولة العراقية ارتباطا وثيقا بدور النفط في تفاعلات العراق مع القوى الكبرى، وبالإضافة إلى ذلك، يتناول التقرير جاذبية النفط العراقي لدى الجهات الفاعلة الخارجية الأخرى، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الدولية، وتكمن أهمية هذه الدراسة في قدرتها على تقديم فهم شامل للدول المنتجة

للنفط، فهو يتجاوز مجرد تحديد الجهات الفاعلة والأساليب المشاركة في "عملية استخراج الموارد" لتقديم رؤى أعمق حول كيفية تشكيل هذه الديناميكيات للنتائج الجيوسياسية والاقتصادية، مع الأخذ في الاعتبار عملية صنع القرار المتعلقة بتنفيذ جميع أنواع السياسات، ويهدف هذا إلى فهم القوى الدافعة وراء الجهات الفاعلة الرئيسية والأساليب المختارة، من أجل الكشف عن الدور الحقيقي للنفط وتأثيره في السياسة العراقية.

حدود الدراسة:

حدود الدراسة هي كما يلي:

الحد الموضوعي: دور النفط في السياسة العراقية: من الاستقلال إلى بداية القرن الحادي والعشرين.

الحد المكاني: دولة العراق.

الحد الزماني: من تاريخ استقلال العراق في 3 أكتوبر 1932 وحتى بداية القرن الحادي والعشرين.

1. المواد والطرق

اعتمدت هذه الدراسة على تصميم بحث نوعي باستخدام الأساليب الوصفية التحليلية والتاريخية لدراسة النفط باعتباره عاملاً مؤثراً في تشكيل السياسة العراقية منذ الاستقلال في عام 1932 وحتى أوائل القرن الحادي والعشرين، وهنا استخدم الباحث المنهج التحليلي الوصفي للعمل بشكل منهجي والاطلاع والتفسير في الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتأثير النفط على سياسات العراق الداخلية والخارجية، وكان هذا ضرورياً لفهم كيف أصبح النفط، باعتباره سلعة اقتصادية بالغة الأهمية، مندمجاً في التنمية الوطنية العراقية، والدبلوماسية الدولية، ومطالبات السيادة، وفي الوقت نفسه، تمكنا من خلال المنهج التاريخي من استكشاف الأحداث والمعالم الهامة، مع اكتشاف النفط في أوائل القرن العشرين، وتأميم قطاع النفط، وأزمات النفط في عامي 1973 و1979، على سبيل المثال، مرتبة حسب التسلسل الزمني، لتتبع العلاقة بين القرارات المتعلقة بالنفط وتشكيل الدولة والتدخلات الخارجية وتحويل السياسات، تمت مراجعة الوثائق التاريخية والمعاهدات والتقارير الدولية والخطاب السياسي، وبالإضافة إلى التحليل النقدي لعملية إعادة إعمار العراق بعد عام 2003، صورت الدراسة أيضاً كيف يواصل النفط لعب دور

مهم في التحول السياسي والاقتصادي للعراق في السياق الجغرافي الجديد، ومن أجل تحقيق الدقة الأكاديمية، تم إجراء التثليث من خلال دمج المصادر الأولية والثانوية، والتي تشمل الكتب الأكاديمية والمقالات الصحفية والتقارير الحكومية ومجموعات بيانات الطاقة الدولية، وقد وضعت هذه المنهجية النفط في سياق أوسع ضمن السرد السياسي العراقي، مما أدى إلى إيجاد ترياق شامل لتعقيد الوقود والحوكمة والعلاقات الدولية في العراق باعتباره بوابة وقيدًا في تاريخ العراق الحديث.

الإطار النظري للدراسة:

المبحث الأول: اهمية اكتشاف النفط في العراق:

المطلب الأول: ملخص مختصر لتاريخ أهمية النفط في العراق:

عندما تم اكتشاف النفط لأول مرة في الشرق الأوسط لغرض التجارة في منطقة مسجد سليمان بإيران عام 1908(Bromley, 1991) ، تم اكتشاف النفط في العراق عام 1923، ثم في شبه الجزيرة العربية. وبعد اكتشاف حقول النفط ذات الإمكانات الهائلة، أصبح النفط عاملاً حاسماً في تحديد الوضع الجيوسياسي للشرق الأوسط، ونتيجة لهذا التحول تغير وضع العراق في الاقتصاد العالمي بشكل كبير (Chalabi, 2002)، وبما أن القوة الفعالة للنفط أكبر بثلاث مرات من قوة الفحم ومزاياه الكبيرة للأنشطة العسكرية والتجارية وغيرها، فإن أهمية هذه السلعة مؤكدة بلا شك؛(Chaudhry, 1994)، وفي الوقت نفسه، أدى الاعتماد المتزايد على النفط للقوات البحرية والجوية إلى ترسيخ أهميته الاستراتيجية والاقتصادية باعتباره أمراً لا غنى عنه بالنسبة للدول الصناعية(Clark, 2005)، إن انخفاض تكلفة التنقيب عن النفط وإنتاجه في الشرق الأوسط يترجم إلى أرباح كبيرة لأولئك الذين يسيطرون على هذا المورد الحيوي، ونظراً للخصائص الفريدة التي يتمتع بها النفط كسلعة ومصدر للطاقة الحرارية، فقد شهدت العلاقة بين القوى الكبرى والدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط تحولاً جذرياً. وبما أن النفط لا يمثل مجرد أصل اقتصادي بل مسألة اقتصاد سياسي، فإن هذا التحول في المنظور دفع القوى الكبرى إلى السعي بشكل مستمر إلى اختراق الشرق الأوسط لممارسة النفوذ على شؤونه (Dawisha, 2009) ، وفي هذا الصدد، إذا أردنا أن نميز بين عصر معين وجوهر ذي أهمية قصوى، فلا بد أن نطلق على العصر الذي أعقب الحرب العالمية الأولى اسم "عصر النفط"،

خلال الحرب العالمية الأولى، برز النفط كعامل مهم على الساحة الدولية، ومنذ ذلك الحين أصبح ضروريا لتحقيق استقرار الوضع العسكري والسياسي والاقتصادي العالمي، وبهذا المعنى، بدأت سياسة القوى العظمى في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين للسيطرة على الموارد الطبيعية تجد تطبيقاً عملياً في أراضي العراق، مما أدى إلى استمرار المنافسة على هذه الأراضي في العقود التالية، بمعنى آخر، شهد العراق منذ تأسيسه أزمات متكررة بسبب تدخلات القوى الخارجية التي تسعى للوصول إلى موارده النفطية (Foote et al., 2004).

وفي هذا السياق، استخدم هاليداي مصطلح "لعنات الذهب الأسود" لتسليط الضوء على الآثار الضارة التي خلفها النفط على الديناميكيات السياسية والاقتصادية في المنطقة بشكل عام، والعراق بشكل خاص، فبعد الحرب العالمية الأولى وتفكك أراضي الشرق الأوسط، مما أدى إلى تجزئة اقتصاداتها إلى كيانات منفصلة، أصبحت المنطقة أكثر عرضة للتدخلات الخارجية، وبسبب طبيعة هذه التدخلات الاستعمارية، تمكنت بريطانيا وفرنسا بسهولة من ممارسة نفوذهما السياسي واستخدام قدراتهما التحويلية لإعادة تشكيل المنطقة وفقًا لمصالحهما(Halabi, 2008)، وبالمثل، تركزت القضايا الدبلوماسية البارزة بعد الحرب على المناقشات حول النفط، حيث سعت بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة بشكل أساسي إلى تعزيز الوصول المتبادل إلى موارد النفط(Halliday, 2005).

وفي هذا السياق، وبموجب اتفاقية سايكس بيكو لعام 1916، التي وقعتها بريطانيا وفرنسا، تم تقسيم أراضي الشرق الأوسط بين القوتين العظميين. وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقية كانت سرية في ذلك الوقت، إلا أن المخاوف النفطية كانت حاضرة بقوة في حسابات البلدين، وعلى الرغم من أن الموصل كانت مخصصة في البداية للنفوذ الفرنسي، إلا أن رئيس الوزراء البريطاني لويد جورج لم يكن سعيدًا بهذا الترتيب بسبب الثروة النفطية الهائلة في المنطقة. ولتغيير هذا الوضع، استفادت بريطانيا من الضغوط التي كانت تواجهها فرنسا في ذلك الوقت، وسعت إلى الحصول على الدعم البريطاني للدفاع عن مصالحها ضد ألمانيا خلال مفاوضات السلام. وفي هذا السياق، نجحت بريطانيا في التفاوض على ضم منطقة الموصل العراقية مقابل دعمها لفرنسا(Hazelton, 1994) .

المطلب الثاني: وضع النفط في الفترة التالية لاستقلال الدولة العراقية:

في يونيو 1930، وقعت المملكة المتحدة والعراق المعاهدة الأنجلو-عراقية، التي حددت الطريق نحو استقلال العراق، وبعد عامين في أكتوبر/تشرين الأول 1932، أنهت عصبة الأمم رسمياً الانتداب البريطاني على العراق، ومنحته السيادة الكاملة ومقعداً بين أعضائها، حيث مثلت هذه المعاهدة وقرار عصبة الأمم نقطة تحول مهمة في تاريخ العراق الحديث، حيث أنهت حقبة الانتداب البريطاني المفروضة بعد الحرب العالمية الأولى، إعلان بداية مرحلة جديدة من السيادة والاستقلال(Jassim & Al-Gailani, 2006)، ورغم أن العراق أعلن استقلاله رسمياً عن الانتداب البريطاني في عام 1932، كما يشير دودج، فإن هذا التاريخ لا يمثل سوى نهاية اسمية للنفوذ البريطاني. والحقيقة أن بريطانيا حافظت على نفوذها في العراق حتى بعد حصولها على الاستقلال، واستمرت في لعب دور مهم في المشهد السياسي والاقتصادي للبلاد، وهذا ما أكده دودج، مشيراً إلى أن الاستقلال الرسمي لم يكن سوى بداية مرحلة جديدة من العلاقة بين البلدين، وهي مرحلة تتميز باستمرار النفوذ البريطاني، وإن كان بشكل أقل وضوحا، من مدة الولاية(Klare, 2006)، بعد استقلال العراق عام 1932 واجهت الدولة تحدياً كبيراً في قدرتها على بناء كيانها السياسي والاقتصادي، وخاصة فيما يتصل بإدارة ثروتها النفطية، وبحلول عام 1934 ارتفعت صادرات النفط إلى 80 ألف برميل، مما سمح للدولة العراقية بتوجيه عائدات النفط نحو تنمية القطاعات الحيوية مثل التعليم والرعاية الاجتماعية والإنتاج الزراعي، بهدف معالجة النواقص الموروثة من حقبة ما قبل الاستقلال، إلا أن النفوذ البريطاني القوي على البلاد في فترة ما بعد الاستقلال ساهم في اقتناع الشعب العراقي بأن النفط هو أهم مورد وطني، وهو ما كان صحيحا نظرا لأهميته للمصالح البريطانية، خاصة وأن بريطانيا احتفظت بمركزها المهيمن في شركة البترول العراقية(Kubursi, 2006) .

وعلى الرغم من استخدام عائدات النفط لتمويل العديد من المشاريع منذ تأسيس العراق، إلا أن الدولة كافحت من أجل إقامة اقتصاد السوق الحر ودعم استقراره، ويرجع هذا جزئيًا إلى المخاوف السياسية المرتبطة باقتصاد السوق، حيث كان يُعتقد أنه قد يطلق العنان لقوى تهدد الحقوق التقليدية للدولة في الملكية(Noreng, 1998) ، ومن ثم، كان هناك قلق من أن يؤدي اعتماد اقتصاد السوق إلى زعزعة استقرار الوضع السياسي والاقتصادي الراهن القائم. وكما يسلط كوبرسي الضوء، فإن المناقشات حول طبيعة وتأثير السياسة النفطية، فضلاً عن ديناميكيات السوق، كانت مرتبطة بشكل معقد بالمناقشات حول تشكيل المجتمع السياسي والحدود الإقليمية

للدولة، وبعبارة أخرى، لم تكن "العقلانية الاقتصادية" هي العامل الحاسم الوحيد في العراق؛ بل إن الأسواق تشكلت بشكل كبير من خلال الديناميكيات السياسية والتوازنات الاجتماعية (Polk, 2007)، ولذلك شكل المجتمع السياسي للدولة العراقية مجموعة واسعة من المكونات الاجتماعية ذات الخصائص المختلفة، حيث كان هؤلاء السكان يستفيدون من العلاقات الاجتماعية والسياسية المعقدة بين مختلف الفئات المجتمعية، مع الحفاظ على وجودهم في الأراضي العراقية والتمسك بهويتهم الوطنية، وبغض النظر عن طبيعة سياسات الهوية الوطنية وعلاقتها بمراكز السلطة، فإن البنية الاجتماعية والسياسية المتناقضة وغير المستقرة للدولة العراقية كانت نقطة أخرى للتوتر والسرد الإشكالي، ورغم أن زيادة عائدات النفط جلبت ثروات هائلة لمسؤولي الدولة، إلا أنها ساهمت أيضاً في تعزيز استقلال الدولة العراقية، بمعنى آخر، مع ارتفاع مبيعات النفط، تحولت الدولة العراقية إلى ما يعرف بـ "دولة الريع"(Dodge, 2003).

المبحث الثاني: الأزمات النفطية وتداعياتها على السياسات العراقية:

المطلب الأول: أزمة النفط الأولى وتأثيرها على السياسة العراقية:

شهد شهر أكتوبر/تشرين الأول 1973 اندلاع أول أزمة نفطية، بعد أن أعلنت مجموعة من الدول العربية المنتجة للنفط، وهي السعودية والكويت وليبيا والإمارات العربية المتحدة (أبو ظبي) وقطر والجزائر والعراق، خفض إنتاجها النفطي بنسبة 5% شهرياً، وجاء هذا القرار ردا على دعم بعض الدول الغربية لإسرائيل، ويهدف إلى الضغط على تل أبيب للانسحاب من كافة الأراضي العربية المحتلة عام 1967 واستعادة الحقوق القانونية للشعب الفلسطيني، وفي تلك الفترة واجهت أوبك صعوبات في فرض السعر المطلوب على شركات النفط، حيث لم تكن المنظمة في مراحلها الأولى تتمتع بالقوة والوسائل الكافية لتحقيق وحدة الهدف بين أعضائها، ورغم قدراتها المحدودة اتخذت الدول الأعضاء في أوبك قرارات بالتعاون في مناسبات متعددة، مدفوعة بمجموعة من العوامل(Randall, 2005)، وبالإضافة إلى الدوافع الاقتصادية، كان لدى العراق دافع سياسي قوي رداً على تصرفات إسرائيل خلال أزمة النفط الأولى، وسعى هذا الدافع إلى تغيير مسار حرب يوم الغفران عام 1973، والتي قام خلالها مصدرو النفط العرب، باستثناء العراق وليبيا، بتخفيض إنتاجهم النفطي بنسبة 25 في المائة إضافية بما يتجاوز التخفيض الأولي بنسبة 5 في المائة، رداً على حرب يوم الغفران، لم يقم العراق بتعديل مستويات إنتاجه فحسب، بل فرض أيضاً حظراً على الولايات المتحدة بسبب دعمها لإسرائيل. خلال هذه الفترة،

وبينما استفادت دول أوبك من مضاعفة أسعار النفط، شهد العراق مستويات دخل أعلى نسبيا بفضل زيادة الإنتاج والتخفيضات التي فرضتها الدول العربية المصدرة للنفط كجزء من الصراع. وقد لعب تأميم شركة البترول العراقية دوراً حاسماً في تعزيز أرباح العراق، مما ساهم بشكل كبير في ارتفاع مستويات الدخل التي تحققت في ذلك الوقت(Sluglett & Sluglett, 2001).

ومن خلال ما تقدم، يمكننا أن نستنتج أن أزمة النفط الأولى كانت لها ثلاث نتائج ملحوظة: **أولاً**، ارتفاع أسعار النفط وأثره على الولايات المتحدة وبريطانيا والدول الأوروبية؛ **وثانياً**، تحول في موقف الدولار في الأسواق العالمية نسبة إلى التغيرات في تصورات الناس للولايات المتحدة؛ **وثالثاً**، مجموعة من الآثار الإيجابية والسلبية لارتفاع أسعار النفط وعائداته على العراق.

قبل الحظر النفطي 1973-1974، استفادت الدول المستوردة للنفط من انخفاض أسعار النفط، إلا أن الحصار عجل بحدوث أزمة في هذه الدول بسبب الارتفاع الحاد في أسعار النفط، مما أدى إلى تحول ميزان القوى لصالح الدول المصدرة للنفط. وبالإضافة إلى آثار الحظر النفطي، أدى تأميم العمليات النفطية الأجنبية إلى إضعاف مواقف البلدان المستوردة للنفط، مما أدى إلى تغيير التوازن المواتي لأسعار النفط لصالح البلدان المنتجة، بعد حظر النفط في عامي 1973 و1974، برزت الولايات المتحدة باعتبارها القوة الرائدة في النظام الدولي، ومع ذلك، فإن الصعوبات الاقتصادية الناجمة عن أزمة النفط شكلت تحديا لتصورات هيمنة الولايات المتحدة على السياسة العالمية، وقد تسبب حظر النفط عام 1973 في حالة من الذعر على نطاق واسع في الولايات المتحدة، وكان له تأثير مدمر مماثل على أوروبا بسبب الارتفاع الحاد في أسعار النفط وحظر التسليم المفروض على القارة(Terzi, 2009)، أثر الحظر بشكل كبير على دول أوروبا القارية، مما أدى إلى ضغوط اقتصادية وزيادة البطالة والإفلاس، وقد سلطت الأزمة الضوء على اعتماد أوروبا على النفط وكشفت عن مدى ضعف القارة، وخاصة بريطانيا، في التعامل مع صدمة النفط. وأدى الحظر أيضًا إلى تغييرات كبيرة في وضع الدولار، وكانت شركات النفط الأميركية، التي سيطرت على السوق منذ الحرب العالمية الثانية، تقوم بتسعير معاملات النفط العالمية بالدولار منذ عام 1945. ومع ارتفاع أسعار النفط، ارتفع الطلب على الدولار الأميركي في معاملات النفط، وقد أثر هذا التحول في أهمية الأزمة على البنوك

الأمريكية واللندنية وأثر على كيفية استثمار الأرباح في البنوك في كل من بريطانيا والولايات المتحدة(Karl, 1997).

ونظراً للارتباط الوثيق بين النفط والدولار في أعقاب أزمة النفط، لم تضطر البلدان النامية إلى دفع ثمن وارداتها النفطية فحسب، بل اضطرت أيضاً إلى سداد هذه المدفوعات بالدولار الأمريكي. وأدت استراتيجية إعادة تدوير دولارات النفط إلى منافسة شديدة بين البنوك الأمريكية والأسواق الأوروبية لتقديم القروض للدول النامية، حيث كانت هذه المنافسة حاسمة بالنسبة للمؤسسات المالية الأمريكية والقطاع المالي في لندن. ونتيجة لذلك، وجدت العديد من البلدان نفسها تحت ضغوط للحصول على كميات كبيرة من الدولار الأمريكي لتلبية احتياجاتها، وفي المقابل، بعد أزمة النفط عام 1974، بدأت الحكومات الأوروبية في التفاوض على صفقات مهمة مع البلدان المصدرة للنفط لتأمين مشتريات النفط طويلة الأجل بعملاتها الوطنية، ومع ذلك، قررت أوبك بالفعل قبول الدولار الأمريكي فقط في معاملات النفط، مما عزز دور الدولار كاحتياطي عالمي وعملة تجارية(Tripp, 2007).

باختصار، لعبت أزمة النفط الأولى دوراً حاسماً في تعزيز موقف العراق الاقتصادي والسياسي، حيث استفاد العراق من احتياطاته النفطية الهائلة لتعزيز رأسماله وتحسين ظروفه المالية، كما ساهمت الأزمة في تعزيز دور العراق كلاعب رئيسي في سوق النفط العالمية، مما منحه نفوذاً اقتصادياً وسياسياً أكبر في المنطقة، وبذلك استفاد العراق كثيراً من أزمة النفط الأولى، وحقق أرباحاً ضخمة من صادرات النفط، مما أتاح له الفرصة لتوسيع استقلاله السياسي والاقتصادي، ونتيجة لهذا التطور أصبح العراق أكثر قدرة على اتخاذ قراراته بشكل مستقل، دون التعرض لضغوط خارجية(Wallerstein, 1998)، مما عزز مكانته في المنطقة وزاد من سيادته على شؤونه الداخلية، وبذلك أصبح حزب البعث العراقي القوة الرائدة في النظام الاقتصادي والسياسي العراقي، مستغلاً أزمة النفط لتعزيز نفوذه وتوسيع سلطته، كما تمكن الحزب من السيطرة الكاملة على المجالات الحيوية مثل التوظيف وتوزيع الدخل وتحديد سياسات التنمية في البلاد، مما منحه دورا. على الرغم من أن الدخل من عائدات النفط تم الحصول عليه من خلال الامتيازات الاجتماعية والسياسية والقانونية، إلا أن هذا الدخل لم يعد يعتمد على الجهود الإنتاجية أو القيمة المضافة بما يتماشى مع معايير الاقتصاد الحديث، بل أصبح هذا

الدخل يعتمد على احتكار الموارد النفطية والسيطرة على سوق الطاقة العالمية التي لا تزال سائدة(Engdahl, 2008).

بعد أزمة النفط، اتسمت خطة التنمية الوطنية للسياسة العراقية في السبعينيات بخصائص جديدة، حيث استفادت من عائدات النفط الكبيرة لتنفيذ مشاريع تنموية واسعة النطاق، على الرغم من استمرار بعض النقص في الوعي الاقتصادي في التطورات الداخلية والخارجية، ونتيجة لهذه الظروف المواتية، اتخذت الحكومة خطوات جريئة نحو خطة تنمية خمسية، ابتداء من عام 1970، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، كان الهدف الرئيسي لخطة التنمية الوطنية لعام 1970 هو تقليل الاعتماد على النفط كقاعدة اقتصادية رئيسية وتحفيز نمو القطاعين الزراعي والصناعي لتعزيز تنويع الاقتصاد العراقي. وعلى هذا النحو، أصبحت الخطة تركز على المشاريع التي تهدف إلى تنمية البلاد ككل، بدلاً من التركيز على مشاريع سياسية أو إقليمية محددة، مما يعكس رؤية شاملة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية واسعة النطاق(Yapp, 1996).

المطلب الثاني: الأزمة النفطية الثانية وتداعياتها على سياسة العراق:

في يوليو/تموز 1979، تولى صدام حسين رئاسة العراق بعد استقالة أحمد حسن البكر، مما شكل تغييراً كبيراً في القيادة العراقية، وفي فبراير من نفس العام، حدثت ثورة إسلامية في إيران، أدت إلى الإطاحة بنظام الشاه محمد رضا بهلوي، وتولى روح الله مصطفوي موسوي الخميني السلطة في البلاد، وأنشأ جمهورية إسلامية جديدة في إيران وقد ساهمت كل هذه التغيرات السياسية الكبرى في المنطقة في تعقيد العلاقات بين العراق وإيران وتسببت في توترات سياسية واقتصادية في المنطقة(Yergin, 1991)، وفي عام 1979، بعد غزو الاتحاد السوفييتي لأفغانستان، لم يتمكن الاتحاد السوفييتي، العدو التقليدي للولايات المتحدة، من تحقيق مزاياه في المنطقة والعالم الإسلامي، وقد أعطى هذا التغيير في التوازن الدولي للولايات المتحدة الفرصة لاستعادة نشاطها الأيديولوجي في المنطقة، ولذلك قررت الولايات المتحدة سحب دعمها للشاه في إيران عام 1979، مما ساهم في الإطاحة بنظام الشاه وتولي الخميني السلطة في البلاد، وقد ساهم هذا التغيير في السياسة الأميركية في إحداث تغييرات كبرى في المنطقة، بما في ذلك تدهور العلاقات الأميركية الإيرانية وتغيير النظام في إيران في عام 1979 مما تسبب في تعليق تصدير النفط الإيراني، مما تسبب في ارتفاع أسعار النفط العالمية، ونتيجة لذلك،

ارتفعت أرباح العراق النفطية، مما ساهم في تحسين الوضع الاقتصادي في البلاد، إلا أن هذا الوضع الجديد خلق أيضاً تحديات جديدة، حيث أصبح العراق أكثر اعتماداً على النفط كقاعدة اقتصادية رئيسية، مما زاد من حساسية الاقتصاد العراقي للتغيرات في أسعار النفط العالمية(Sluglett & Sluglett, 2001).

ومن هنا فإن الصدمة النفطية الثانية في عام 1979 كانت لها آثار واسعة النطاق على العراق ودول الشرق الأوسط والسياسة الدولية، مما ترك أثراً سلبياً على المنطقة والعالم، وبالتالي فإن نتائج هذه الأزمة الثانية يمكن النظر إليها باعتبارها امتداداً للتداعيات المستمرة لأزمات النفط السابقة في السبعينيات، مما يشير إلى أنها كانت نتيجة تراكمية للتحديات التي واجهتها في السنوات السابقة.

أولاً، لعب دور الولايات المتحدة في تحديد ردود الفعل العالمية على أزمة النفط الثانية دوراً كبيراً في تعزيز مكانتها الرائدة في السياسة الدولية، وبعد ارتفاع أسعار النفط من قبل أوبك، تم تحويل فائض رأس المال العالمي إلى دول العالم الثالث، والذي تحول فيما بعد إلى دين وطني، مما ساهم في الاستقرار قصير المدى في هذه الدول وتقديم دعم مصطنع للسوق العالمية، ومن ناحية أخرى، كان لهذا الدور الهام الذي تلعبه الولايات المتحدة في توجيه تدفقات رأس المال والتأثير على الاقتصادات، وارتفاع أسعار النفط في أوبك، آثار إيجابية على الولايات المتحدة، حيث عززت مكانتها الاقتصادية والسياسية في العالم، لقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى تقليص القدرة التنافسية للدول الأوروبية والآسيوية(Terzi, 2009)، مما أعطى الولايات المتحدة ميزة اقتصادية وسياسية إضافية في السوق العالمية، كما ساهم هذا الوضع في تعزيز مكانة الولايات المتحدة كقوة اقتصادية وسياسية رائدة في العالم، ويعتبر من النتائج المهمة لأزمة النفط الثانية، وكان للصدمة النفطية الثانية تأثير كبير على معدلات التضخم، خاصة في الولايات المتحدة ودول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وقد أدى ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع معدلات التضخم في هذه البلدان، مما أدى إلى انخفاض الأسعار الحقيقية للسلع والخدمات، وكان لهذا التأثير على الأسعار الحقيقية أيضًا عواقب اقتصادية واجتماعية كبيرة، حيث أدى إلى انخفاض القدرة الشرائية للمستهلكين وكان له تأثير سلبي على الاستهلاك والاستثمار في هذه البلدان(Karl, 1997).

وأخيرا، ورغم أن الصدمة النفطية الثانية في السبعينيات كانت لها تأثيرات متنوعة على الاقتصاد العالمي، فإنها أدت إلى إبطاء تراجع الهيمنة الاقتصادية الأميركية إلى حد ما، أدى ارتفاع أسعار النفط إلى تقليل التباطؤ الاقتصادي العالمي وتحفيز النمو الاقتصادي الأمريكي، مما ساهم في الحفاظ على التفوق الاقتصادي الأمريكي في العالم، وهذه إحدى العواقب المهمة للصدمة النفطية الثانية، التي كان لها تأثير كبير على الاقتصاد العالمي والسياسة الدولية، بمعنى آخر، إن نجاح الولايات المتحدة وبريطانيا في تجنب الأخطار والتحديات التي تفرضها الثورة الإيرانية أعطاهما شعوراً بالقوة والمقاومة والتحمل، مما عزز ثقتهما في قدرتهما على التأثير على الأحداث العالمية وتحقيق مصالحهما في المنطقة، وبذلك ساهم هذا النجاح في تعزيز مكانة الولايات المتحدة وبريطانيا في المنطقة وزيادة نفوذهما في الشؤون الدولية(Terzi, 2009) .

ثانياً، كان لتراكم الثروة الناتج عن ارتفاع أسعار النفط آثار كبيرة على دول المنطقة، حيث ساهمت هذه الثروة في إحداث تغييرات كبيرة في الاقتصاد والسياسة والمجتمع في هذه الدول، واستفادت دول الخليج العربي على وجه الخصوص من هذه الثروة، مما أدى إلى تحسين ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، إلا أن هذه الثروة تسببت أيضاً في تحديات جديدة، مثل التضخم وعدم المساواة في توزيع الثروة، مما أثر على استقرار هذه الدول، فبالإضافة إلى طبيعة الدولة الريعية للدول، تلعب القيود الاقتصادية دوراً مهماً في تحديد الموقف الأمني للحكومات المصدرة للنفط. وبوسع حكومات الخليج أن تستفيد من أرباحها النفطية لتحديد إنفاقها العسكري، وزيادة إنفاقها على المشتريات العسكرية في أوقات ارتفاع أسعار النفط، وخفض الإنفاق في أوقات انخفاض أسعار النفط. ومع ذلك، لا يمكن تعديل النفقات المخصصة لتحسين مستويات المعيشة والرفاهية في البلاد بسهولة وفقًا للتغيرات في عائدات النفط، مما يفرض على حكومات هذه البلدان تحديات في تحقيق التوازن بين الإنفاق العسكري والاجتماعي(Toby D).

ولتحقيق هذه الغاية، وبعد أن أدت أزمتا النفط الأولى والثانية إلى تغييرات كبيرة في أسعار النفط، أدى ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة كبيرة في الطلب على الدولار الأميركي، وقد أدى هذا الطلب المتزايد على الدولار إلى عملية "إعادة تدوير البترو دولار"، حيث تم إعادة توجيه الأموال من صادرات النفط إلى الولايات المتحدة أو البلدان الأخرى التي تستخدم الدولار كوسيلة لمعاملات النفط، مما عزز دور الدولار كعملة احتياطية عالمية(Tripp, 2007) ، وفي سلسلة الأحداث، وبينما سعى السياسيون والاقتصاديون إلى معالجة القضايا المالية الناشئة عن البترو

دولار، باعت الولايات المتحدة الأسلحة كوسيلة لتحقيق الربح المالي وتخفيف ضغوط إعادة تدوير البترو دولار، كان لتجارة الأسلحة الأمريكية غرضان: **الأول** هو توليد دخل مالي للولايات المتحدة والدول الأوروبية عن طريق بيع الأسلحة إلى دول الخليج التي تتمتع بثروة نفطية كبيرة. **والثاني** هو أن هذه الدول، التي كانت جزءا من أوبك، انخرطت في سباق التسلح، مما قلل من قدرتها على التأثير على أسواق النفط العالمية بعد ذلك (U.S. Energy Information Administration [EIA], 2011) ، ومع ذلك، أدى النفط إلى تفاقم تشوهات التنمية الوطنية في العراق، قبل عام 1973 وبعده، لقد أدت الثروة الهائلة التي جلبها النفط منذ عام 1973 إلى تسريع النمو الاقتصادي، ولكن في اتجاه رجعي، يركز على الاستفادة من الثروة النفطية بدلاً من تنويع الاقتصاد وتطوير قطاعات أخرى، وقد أدى كل هذا التركيز على النفط إلى الاندماج غير المتكافئ للعراق والمنطقة العربية في النظام العالمي، حيث ظلت المنطقة تعتمد بشكل كبير على الثروة النفطية بدلا من تطوير اقتصادها وتحسين قدرتها التنافسية في السوق العالمية(Wallerstein, 1998).

المبحث الثالث: اثر النفط في المشهد السياسي والاقتصادي لدولة العراق:

المطلب الأول: الوضع السياسي لدولة العراق ودور النفط العراقي على الساحة الدولية:

إن الوضع الاقتصادي والسياسي للعراق في أوائل القرن الحادي والعشرين، فضلاً عن دور النفط العراقي على الساحة الدولية، يعود إلى فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، خلال هذه الفترة، بدأت الولايات المتحدة في ترسيخ نفسها كقوة عالمية من خلال إطار الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي. وأصبح تطور موقف الولايات المتحدة تجاه العراق ومصالحه النفطية واضحاً مع سعيها إلى تعزيز نفوذها في المنطقة وتأمين مواردها من الطاقة، ولكن بحلول نهاية القرن العشرين، بدأت قوة الولايات المتحدة تتضاءل، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى ما يسمى "التوسع الإمبراطوري"، مما أدى إلى تغيرات في موقفها تجاه العراق والنفط على الساحة الدولية (Terry L.K) ، ونقطة الخلاف بين الدولار واليورو بدأ يتعلق بالدور الذي ستلعبه كل عملة في المعاملات النفطية، ويتنافس الدولار واليورو على وضع العملة الرسمية في المعاملات النفطية، مما أدى إلى توترات بين الولايات المتحدة وأوروبا حول مسألة العملة النفطية، إن هذا النزاع بين الدولار واليورو هو أحد الأسباب الرئيسية وراء التغيرات في موقف الولايات المتحدة تجاه العراق والنفط على الساحة الدولية، وفي هذا السياق، ومع تقييم الولايات المتحدة لمعنى أوروبا الموحدة

سياسياً واقتصادياً، بدأت تدرك أن التكامل الأوروبي واليورو الجديد يمكن أن يشكلا تحدياً للهيمنة الاقتصادية الأميركية، وخاصة فيما يتعلق بالدور الذي ستلعبه العملة النفطية في السوق العالمية، وقد أثار هذا التطور قلق الولايات المتحدة، حيث أرادت الحفاظ على نفوذها الاقتصادي والسياسي في العالم، ولذلك بدأت في اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق هذا الهدف (William Ep, 2008)، إن الأحادية الأميركية آخذة في الارتفاع من أجل التصدي للتحديات التي تواجه نفوذها الاقتصادي والسياسي في العالم، وخاصة فيما يتعلق بالدور الذي ستلعبه العملة النفطية في السوق العالمية، وقد سعت الولايات المتحدة إلى تعزيز مكانتها باعتبارها القوة الاقتصادية والسياسية الرائدة في العالم، وبالتالي بدأت في تنفيذ سياسات وخطوات لتعزيز نفوذها الاقتصادي والسياسي، بما في ذلك إعادة تعديل دور العملة النفطية وضمان استمرار هيمنتها على السوق العالمية(Yapp, 1996).

وفي هذه المرحلة، تحول التركيز إلى الصراع بين الدولار واليورو حول النفط، مما يعكس التطورات الماضية، وكانت القوة العسكرية للولايات المتحدة، إلى جانب مكانة الدولار باعتباره العملة الأساسية للمعاملات النفطية الدولية، مصدراً رئيسياً للقوة الأميركية، لقد استخدمت الولايات المتحدة قوتها العسكرية لتأمين مصالحها النفطية، في حين لعب الدولار دوراً هاماً في تعزيز نفوذها الاقتصادي في العالم، وقد اعتُبر هذا الصراع بين الدولار واليورو بمثابة تحدي للهيمنة الاقتصادية الأميركية، حيث هدد الربع الدولار كعملة للمعاملات النفطية الدولية، وهو ما قد يؤثر على نفوذ الولايات المتحدة في العالم(Yergin, 1991)، ومن ثم فإن تصريح نظام صدام حسين في سبتمبر/أيلول 2000 بشأن نية العراق تحويل معاملات تصدير النفط إلى اليورو كان يعتبر تحدياً كبيراً للولايات المتحدة، لأن هذا التحول كان من شأنه أن يؤثر بشكل كبير على أنشطة استيراد وتصدير النفط الأميركية، وعلاوة على ذلك، فإن هذا التحول كان من شأنه أن يجعل من الصعب تغطية تكاليف المشتريات العسكرية الأميركية، وكان من شأنه أن يعقد القدرة على تغطية عجز الحسابات وتعويض الخسائر الناجمة عن التخفيضات الضريبية، مما يضعف القوة الاقتصادية والسياسية للولايات المتحدة مع عواقب اخرى وخيمة، وعلى العكس من ذلك، فأن الدولة التي تتمتع عملتها الوطنية بوضع العملة الاحتياطية بميزة ملحوظة في التخفيف من مخاطر العملة المرتبطة بأسعار النفط، ويسمح هذا الوضع للبلاد بتقليل تعرضها لمخاطر العملة بشكل كبير، مما يسهل تكلفة استيراد النفط، وبالتالي فإن غياب مخاطر العملة

ساعد على خفض معدلات ضريبة النفط التي يتحملها المجتمع والصناعة الأميركية لفترة طويلة، مما ساهم في خفض التكاليف وتحسين الوضع. وفي حين أصبحت الولايات المتحدة تشعر بالقلق إزاء خطابات نظام صدام حسين، حيث اتخذ إجراءات أخرى لتنفيذ خطابه، ففتح حساباً مصرفياً باليورو في فرنسا(,Sluglett)، وهو بنك بي إن بي باريبا، وتهدف هذه الخطوة إلى تحويل المعاملات النفطية العراقية إلى اليورو، الأمر الذي كان سيؤدي إلى التحول نحو اليورو كعملة احتياطية عالمية، وفي أعقاب ذلك، بدأ برنامج "النفط مقابل الغذاء" التابع للأمم المتحدة، والذي كانت تتم من خلاله المعاملات النفطية، يتدفق عبر الودائع العراقية في بنك بي إن بي باريبا، وقد شكل هذا التطور تحدياً كبيراً للولايات المتحدة، لأنه كان من الممكن أن يؤدي إلى تراجع دور الدولار كعملة احتياطية عالمية، وهنا تبرز الخصائص المميزة والسمات المميزة للسياسة العراقية، مما يساعد على فهم أفضل لموقف العراق وجاذبيته لدى الجهات الفاعلة في النظام الدولي في فجر القرن الحادي والعشرين، وتشمل هذه الخصائص تحول العراق إلى اليورو كعملة احتياطية، وتحول معاملات النفط العراقية إلى اليورو، وتعزيز دور اليورو كعملة عالمية، وقد هددت هذه التطورات وتحدت نفوذ الولايات المتحدة، مما سلط الضوء على أن العراق يتمتع بخصائص وجاذبية فريدة في نظر الجهات الفاعلة الدولية(Yergin D) .

ووفقاً للنتائج التي توصل إليها مركز دراسات الطاقة العالمية (CGES) وشركة Petrology & Associates، فإن احتياطيات العراق المعروفة حالياً القابلة للاستخراج قد لا تمثل سوى جزء صغير من احتياطاته الفعلية، حيث تقدر الاحتياطيات القابلة للاكتشاف بحوالي مائتي مليار برميل، وهذا يضع احتياطيات العراق النفطية على قدم المساواة مع احتياطيات المملكة العربية السعودية، مما يؤكد إمكانات العراق الهائلة في سوق النفط العالمية، وتعزز مثل هذه التطورات أهمية العراق في نظر الجهات الفاعلة الدولية، وقد تؤثر على توازن القوى في المنطقة، ورغم أن خسائر العراق من عائدات النفط خلال الفترة من 1990 إلى 1997 تجاوزت 130 مليار دولار بسبب الحصار و"برنامج النفط مقابل الغذاء"، فإن هذا لم يمنع العراق من التفكير في تحسين وضعه الاقتصادي والسياسي من خلال تحويل المعاملات النفطية إلى اليورو، ويهدف هذا القرار إلى تحسين عائدات العراق النفطية، وزيادة استقلاله الاقتصادي، وتجنب الأثر السلبي للحصار الاقتصادي(Simon B).

وفي توقعاتها لعام 1998، توقعت وكالة الطاقة الدولية أن يصل الطلب العالمي على النفط إلى 94.8 مليون برميل يوميا بحلول عام 2010، ويشير الجلبي إلى أن إضافة قدرات جديدة إلى موارد النفط من دون العراق، نظراً لاحتياطاته الضخمة والرؤى التي تقدمها منظمة الموارد العالمية، سوف يكون أمراً صعباً، ويؤكد هذا على الدور الحاسم الذي يلعبه العراق في تلبية الطلب العالمي على النفط في المستقبل ويعزز أهميته في سوق النفط العالمية، في بداية القرن الحادي والعشرين(.Foote C) ، كان العراق يتمتع بنقاط قوة ونقاط ضعف، ولمواجهة آثار نظام العقوبات، بدأ نظام صدام حسين في تخفيف موقفه المتشدد وبدأ "اتفاقيات تقاسم الإنتاج" (PSAs) مع القطاع الخاص لعمليات قطاع النفط، وتهدف هذه الاتفاقيات إلى جعل قطاع النفط العراقي أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي، وتحسين الكفاءة، وتعزيز الإنتاج، وعلاوة على ذلك، قدم اتفاقيات إعادة شراء، مصممة لمدة محدودة، للمساعدة في تعويض تكاليف الاستثمار، مما يعزز جاذبية العراق للمستثمرين، وتهدف هذه الاتفاقيات إلى حث الشركات الأجنبية على الاستثمار في قطاع النفط العراقي، من خلال ضمان تعويضها عن نفقاتها الاستثمارية خلال فترة زمنية محددة، ويهدف هذا الإجراء إلى جذب الاستثمار الأجنبي إلى العراق، وتحسين كفاءة قطاع النفط، وزيادة الإنتاج المدمر بفعل العقوبات الامريكية على العراق(اكيوز، 2011) .

وعلى الرغم من المشاريع والسياسات التي بدأتها الدولة العراقية لمواجهة التحديات التي واجهتها، إلا أن النظام السياسي ظل غير ديمقراطي واحتفظ بالعديد من نقاط الضعف المتأصلة، وكما تشير داويشا، فإن البنية المؤسسية والبيئة الفكرية للنظام السابق في العراق كانت تتعارض بشكل أساسي مع المبادئ الديمقراطية، وعندما تحدث النظام عن الحرية، فإنه لم يكن يشير عموماً إلى الحريات الفردية، بل إلى استقلال البلاد عن السيطرة الخارجية. ويشير هذا إلى أن النظام العراقي ركز على الحفاظ على السلطة والسيطرة على السكان بدلاً من تعزيز الحريات الفردية والديمقراطية، وفي هذا السياق(بريمر. 2010)، أجريت الانتخابات لأول مرة في العراق في يونيو/حزيران 1980، وعكست النتائج ديناميكيات السلطة السائدة، حيث كان ثلاثة من كل أربعة أعضاء منتخبين ينتمون إلى حزب البعث الحاكم انذاك، ما يعني سيطرته على الغالبية العظمى من مقاعد البرلمان العراقي، مما يدل على النفوذ السياسي الدكتاتوري للحزب في العراق في ذلك الوقت، وكانت الانتخابات اللاحقة في عام 1995 مماثلة للانتخابات السابقة، التي

تميزت بإعادة انتخاب الحاكم نفسه للرئاسة بأغلبية مصطنعه بلغت 99.6% من الأصوات الحفاظ على سيطرته على السلطة(Jerusalem Post, 2024) .

وهكذا، و رغم أن الانتخابات كثيراً ما يُنظر إليها باعتبارها السمة المميزة للديمقراطية، فإن الانتخابات في العراق لم تعكس المبادئ الديمقراطية،وهذا ماسبب تخلف كبير في المجال الاقتصادي والسياسي في العراق، ومع ذلك، وعلى الرغم من نقاط الضعف التي تعاني منها البلاد، فإن العراق يبرز كواحد من اهم الدول المصدرة للنفط التي أعطت أولوية عالية للتصدير والانتاج النفطي، وعلى أعتاب القرن الحادي والعشرين، ونظراً لنقاط الضعف التي تعاني منها الولايات المتحدة والمواقع البارزة التي تحتلها الدول الأوروبية(Brezensiki Z)، إلى جانب الموقع الجغرافي المركزي للعراق، وعدد سكانه، وإمكاناته الاقتصادية في الزراعة والصناعة، ومستوى التعليم، واحتياطاته النفطية الهائلة، برز العراق باعتباره المرشح الأبرز للزعامة الإقليمية في الشرق الأوسط، وقد أدت هذه العوامل مجتمعة إلى وضع العراق كواحد من أقوى البلدان في المنطقة ومنافس قوي على الزعامة الإقليمية(لو بيلون، 2005).

المتطلب الثاني: وضع العراق بعد أحداث عام 2003، واثر النفط في إعادة إعماره لاحقا.

إن تصور الولايات المتحدة للعراق في أعقاب حرب عام 2003 يحمل أوجه تشابه مذهلة مع تصور بريطانيا للمجتمع العراقي خلال فترة الانتداب البريطاني وفي السنوات الأولى من الاستقلال، ويبدو أن الولايات المتحدة قد تبنت نهجاً شبيهاً بالنهج البريطاني في فهم وتحليل المجتمع العراقي وتأثيره على سياساتها تجاه العراق، ويشير هذا إلى أن الولايات المتحدة تبنت أوجه تشابه في تفكيرها مع بريطانيا فيما يتعلق بالعراق، الأمر الذي قد يؤدي إلى نتائج مماثلة في التعامل مع العراق، وبعبارة أخرى، وكما لاحظ الخبراء السياسيين(Karl, 1997)، فإن إنشاء الدولة العراقية الحديثة أظهر أوجه تشابه مع العراق ما بعد عام 2003، الذي اتسم بمزيج من الهيمنة العسكرية والمصالح التجارية والازدراء لما كان يُنظر إليه على أنه استبداد شرقي فاسد، وهذا يعني أن الولايات المتحدة تبنت نهجاً شبيهاً بالنهج البريطاني في تأسيس الدولة العراقية الحديثة، حيث جمعت بين العناصر العسكرية والتجارية والسياسية، دون احترام الأنظمة الاستبدادية الشرقية، ويؤكد هذا التشابه في النهج أن الولايات المتحدة تعلمت من تجارب بريطانيا في العراق، لكنها لم تطبق الدروس منها، وكانت هذه القضايا الجوهرية هي الدوافع الرئيسية التي

جمعت الاحزاب الحاكمة خلال فترة ما بعد عام 2003، حيث سعت هذه الاحزاب إلى تحقيق أهدافها وتعزيز مصالحها على أساس هذه القضايا(Clark, 2005) .

وفي أعقاب الحرب، برز قطاع النفط باعتباره المحرك الرئيسي للاقتصاد العراقي وسياسة الدولة، إلا أنه كان في حالة يرثى لها، لقد ساهمت عدة عوامل في تدهور البنية التحتية النفطية في العراق، والجدير بالذكر أن رفض النظام السابق السماح بالاستثمار الأجنبي في هذا القطاع أعاق استكشاف وتطوير حقول النفط الجديدة، وبعد فرض العقوبات، ورغم بيع ملياري دولار من النفط كل ستة أشهر وفقاً للأحكام الأولية التي وضعتها الأمم المتحدة، إلا أن عائدات النفط لم تُستخدم في ترميم المنشآت النفطية،(Bromley, 1991) أو اكتشاف حقول جديدة، أو تطوير البنية التحتية التكنولوجية اللازمة، نتيجة لسياسات نظام صدام السابقة، ونظراً للأضرار التي ألحقتها سياسات النظام السابق بالبنية التحتية النفطية، فقد تعرضت مصفاة النفط في الخليج العربي للهجوم أثناء حرب الخليج، ويُعتقد أن أنشطتها كانت مرتبطة بعمليات التهريب، ووفقا لبينيش وهاليداي، فإن استهداف منشأة اقتصادية عمدا يعد انتهاكا للقانون الدولي، والأمر الأكثر أهمية هو أن هذه التدخلات ساهمت في تأخير، إن لم يكن منع، تعافي العراق بعد الحرب(Ibid) .

وفي أعقاب الحرب عام 2003 على العراق، تمت معالجة مجموعة واسعة من القضايا، بما في ذلك الفوائد المحتملة للاستثمار الأجنبي، ومستقبل الشركات المملوكة للدولة، ووضع القطاع الزراعي، ووفقاً للمادة 64 من اتفاقية جنيف لعام 1949، تم تكليف سلطة التحالف المؤقتة، باعتبارها السلطة القائمة بالحكم، بتنفيذ التغييرات اللازمة "للحفاظ على الحكم المنظم للإقليم"، وفي 13 يوليو 2003،(Chalabi, 2002) تم إنشاء مجلس الحكم العراقي، وفي حين كان المجلس مسؤولاً عن تحديد القضايا السياسية الرئيسية، فإن القرارات النهائية كانت تخضع لإشراف وثيق وتأثير من جانب كبار المستشارين للائتلاف، وكان الإصلاح الاقتصادي هو المحور الرئيسي لبرنامج سلطة التحالف المؤقتة، وكما أكد بول بريمر، فإن "المهمة الأولى لأي حكومة هي الحفاظ على القانون والنظام، والأولوية الثالثة والأكثر إلحاحاً هي إعادة بناء الاقتصاد"(Cristopher F)، وفي الأيام الأولى التي أعقبت الحرب، استفادت سلطة التحالف المؤقتة من تجارب أوروبا الشرقية وآسيا الوسطى لمواجهة التحديات والصعوبات التي واجهتها خلال المرحلة الانتقالية للاقتصاد العراقي، وبالإضافة إلى تنفيذ تدابير إعادة الإعمار الأساسية

لاستعادة وتطوير البنية التحتية المتدهورة في البلاد، تم إنشاء المنظمة العراقية لاستخلاص النفط(Ibid) .

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها منظمة استخلاص النفط العراقية (ريو)، انخفض إنتاج النفط إلى الصفر في أعقاب حرب عام 2003، وظلت الصادرات معلقة حتى يونيو/حزيران 2003. قبل الحرب، وصل إنتاج النفط إلى 2.5 مليون برميل يوميا، ولإعادة بناء الاقتصا(Bennis P) د، ظل قطاع النفط هو النقطة المحورية للسياسات المستهدفة والمصدر الرئيسي لتمويل جهود إعادة الإعمار، ونتيجة لذلك، فرضت الظروف السائدة في ذلك الوقت عبئا ثقيلا على قطاع النفط، مما جعله يتحمل مسؤولية ثقيلة في تمويل وتعزيز جهود إعادة الإعمار (Chaudry K).

النتائج والمناقشة:

ومن خلال الإجابة على أسئلة الدراسة وتحقيق أهدافها من خلال التحقيقات الثلاثة السابقة تم التوصل إلى النتائج التالية:

رغم أن العراق يمتلك ثاني أكبر احتياطي نفطي في العالم بعد السعودية وكندا وإيران، إلا أنه لم ينجح بعد في تحويل هذه الثروة إلى ازدهار اقتصادي وسياسي يعزز مكانته بين دول العالم، فبعد أحداث 11 سبتمبر 2001 في امريكا، اعتبرت هذه الأحداث "نقطة تحول" في محاولة احتلال العراق من قبل امريكا عام 2003، كما شكلت نقطة تحول بالنسبة للعراق ومنطقته وحتى للعالم أجمع، وبررت الولايات المتحدة ادعاءاتها بشأن السيطرة على العراق استناداً إلى التقارير الامنية الملفقة التي قدمها خبراء امريكان عن امتلاك العراق للاسلحة المحرمة دوليا، وكذلك لسوء إدارته للسياسات الداخلية والخارجية، سواء كانت سياسية أو اقتصادية.

وفيما يتعلق بقضية النفط، فإن القدرة على إدارة النفط في العراق تعادل القدرة على الإدارة في جميع البلدان الصناعية، مما يعطي هذه الادعاءات أهمية خاصة، ولكي نفهم أهمية الإمكانات النفطية العراقية قبل الحرب، تجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة ربطت أمن الطاقة بأمنها القومي، إلا أن احتلال العراق أضر بصورة الولايات المتحدة وحلفائها الأوروبيين، وأجبرهم على إعادة بناء سمعتهم من خلال تنويع مصادر الطاقة وتعزيز التعاون في هذا القطاع النفطي.

وفيما يتصل بمنظمة أوبك، كانت فترة ما بعد عام 2003 فترة تحولية، حيث شهدت سوق النفط أزمات حادة، مثل أزمة الأسعار في عام 1998 التي كانت نتيجة لتقلبات الطلب وليس العرض، وخاصة بسبب الحاجة المتزايدة إلى النفط في آسيا، بعد مرور عقد من الزمن على عام 2011، أثبت النفط أهميته الحاسمة في العراق على الرغم من التغيرات الجذرية في النظام السياسي، سواء خلال سنوات الانتداب (1920–1932)، أو الاستقلال (1932–1958)، أو الإدارة الجمهورية منذ عام 1958.

ورغم أن مفهوم "الدولة الريعية" يستخدم لفهم طبيعة الدولة العراقية وتحدياتها المستمرة، إلا أن هذه الدراسة تؤكد أن نجاح العراق أو فشله يرتبط في المقام الأول بدور النفط في علاقاته مع القوى الكبرى، إلا أن هذا لا يقلل من أهمية النفط في العلاقات بين الدولة والمجتمع وفي تفاعلات العراق مع دول المنطقة، وفي الواقع، فإن التأثير السياسي والاقتصادي للنفط واضح في مختلف جوانب الشؤون الداخلية والخارجية للعراق.

وفي المجال الاجتماعي، ورغم أهمية التقاليد والأعراف الجماعية في العراق، فقد لعب النفط دوراً محورياً في الصراعات والترتيبات الاجتماعية منذ نشأة الدولة، تم تحديد حدود الدولة العراقية الحديثة في مؤتمر سان ريمو عام 1920، حيث ضغط الممثلون البريطانيون والفرنسيون من أجل ضم بغداد والبصرة والموصل بسبب مصالحهم النفطية الاستراتيجية، والتي أصبحت واضحة بعد الحرب العالمية الأولى.

وفي المجال السياسي، لا يمكن فهم الافتقار إلى الديمقراطية والتحديات التي تواجه إقامة نظام أكثر ديمقراطية في العراق بشكل كامل إلا من خلال عدسة العوامل الاقتصادية، وخاصة دور النفط. وكانت الأولويات الاقتصادية متفوقة على الأولويات السياسية، حيث كان بقاء الدولة والسلطة يعتمد على الاقتصاد النفطي، مما جعل العراق عرضة لتقلبات السوق وعدم استقرار أسعار النفط.

وأكدت هذه الدراسة أن فهم التفاعل بين السياسة والاقتصاد، وخاصة الدور المهيمن للاقتصاد في السياسة العراقية، يتطلب النظر في تأثيرات الدول الإقليمية والقوى الكبرى وتفاعلات العراق معها، كما سلط الضوء على الدور المركزي للنفط في تشكيل السياسة العراقية وتأثيره الكبير على شؤون دول المنطقة.

ولاحظت الدراسة أن بعض جيران العراق يواجهون نقاط ضعف مماثلة، حيث يكونون عرضة للتقلبات في أسعار النفط والطلب عليه، وعلى العكس من ذلك، أدى الاعتماد الكبير على النفط إلى تعزيز الاتصال بين بلدان المنطقة، وخاصة في مجالات خطوط الأنابيب والنقل. علاوة على ذلك، ترتبط صراعات العراق مع الكويت وإيران ارتباطاً وثيقاً بالدور المهم الذي يلعبه النفط في المنطقة.

وفيما يتصل بعلاقات العراق مع القوى العظمى، فقد ظلت المصالح الألمانية والفرنسية والبريطانية قائمة على مر الزمن، ولكن تدخل الولايات المتحدة كان له عواقب وخيمة وقاسية في كثير من الأحيان على العراق، وخاصة منذ أعقاب الحرب العالمية الثانية وحتى يومنا هذا، وعلى الرغم من استقلال العراق رسميا عام 1932، واصلت بريطانيا الحفاظ على وجودها في البلاد بعد انتهاء الانتداب البريطاني، وفي المقابل، واجهت الولايات المتحدة تحديات كبيرة في الاندماج في عمليات صنع القرار المتعلقة بالعراق والمنطقة ككل.

ومع ظهور الولايات المتحدة كقوة مهيمنة في النظام العالمي أحادي القطب، فقد العراق دوره كقوة موازنة في السياسة الدولية، مما أجبره على البحث عن استراتيجيات جديدة لمعالجة تحدياته السياسية والاقتصادية، ونتيجة لذلك، اعتمدت الدولة العراقية أساليب أكثر عدوانية لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية، مما أثار رد فعل أقوى من المجتمع الدولي، وردا على ذلك، فرضت الأمم المتحدة برنامج "النفط مقابل الغذاء" كإجراء عقابي ضد العراق.

وأبرزت الدراسة أن الاقتصاد العراقي معرض بشدة لمخاطر السوق وتقلبات أسعار النفط. وتلوح في الأفق إمكانية الانهيار الاقتصادي إذا حدثت انقطاعات كبيرة في إمدادات النفط أو زيادات حادة في أسعار النفط، وفي هذا السياق، أصبح التدخل الخارجي في العراق ضرورة لضمان استمرار تدفق النفط بأسعار مستقرة ومعقولة.

وكانت جميع سياسات ومشاريع إعادة الإعمار بعد الحرب تعتمد بشكل كبير على قطاع النفط، ويكشف تحليل فترة ما بعد عام 2003 أنه على الرغم من التحولات في النظام الدولي، لا يزال العراق يعتمد على قطاع النفط للحصول على إيراداته، ورغم أن البعض قد ينظر إلى اعتماد العراق على النفط باعتباره عاملاً في صراعاته الاقتصادية، فإن إنشاء مؤسسات جديدة، وتنظيم

الاستثمار الأجنبي بموجب مبادئ توجيهية محددة، وإدخال آلية ضريبية من شأنه أن يحول النفط إلى حل للأزمات الاقتصادية في العراق.

الخاتمة:

وترى الدراسة أن الدولة العراقية لا يمكنها التراجع عن دورها الاقتصادي، بل يجب عليها بدلا من ذلك أن تتبنى سياسات اقتصادية تعترف بمركزية النفط كأصل سياسي واستراتيجي، ويتطلب الاقتصاد النفطي تحقيق التوازن بين سيطرة الدولة ومشاركة الجهات الفاعلة غير الحكومية والشركات المتعددة الجنسيات، مما يسلط الضوء على العلاقة المعقدة بين السياسة والاقتصاد في العراق، ورغم أن المناقشات الاقتصادية كثيراً ما تتشابك مع الخطاب السياسي، فيتعين على العراق أن يثبت أن دعوته إلى الديمقراطية تمتد إلى ما هو أبعد من مجرد الشعارات، وإذا تمكنت الدولة العراقية من معالجة قضاياها السياسية المستمرة وتلبية احتياجات شمال العراق، وحل الصراعات العرقية والطائفية بشكل فعال، فإنها ستكون في وضع أفضل للتركيز على الإصلاح الاقتصادي،

ولكن الوجود الأميركي في العراق بعد عام 2003 أدى إلى تعقيد عملية المصالحة بشكل أكبر، حتى بعد انتقال السلطة إلى الحكومة العراقية في نوفمبر/تشرين الثاني 2003، ومن خلال إجراء مقارنة تاريخية مع سنوات ما بعد استقلال العراق بعد عام 1932، فمن الواضح أن الشعب العراقي لا يزال حذراً من التدخل الخارجي في شؤونه السياسية، ولحل صراعاته السياسية، يتعين على العراق أن يتعامل ليس فقط مع عملية التحول الديمقراطي، بل وأيضاً مع النفوذ الدائم للوجود الأميركي.

وفي الختام، وبعد هذا العرض التحليلي، يمكن للباحث أن يستنتج أنه يجب إعادة قضايا النفط إلى الواجهة مرة أخرى، لأنها ذات طبيعة مزدوجة، سياسية واقتصادية، وكما تظهر الأدلة التاريخية، فإن التركيز على عملية السيطرة على العراق في عام 2003 باعتبارها عملية تعتمد على النفط ليس خطأ، ومن ثم فإن دراسة تاريخ السياسة النفطية العراقية في علاقتها بالقوى الكبرى والجهات الفاعلة الدولية الأخرى أمر بالغ الأهمية لفهم هذا السياق بشكل كامل.

المصادر

1. Alnaswari A., The Economy of Iraq, Oil, Wars, Destruction of Development Prospects, 1950-2010, (Westport, Conn: Greenwood Press), 1994.
2. Arı T., Iran, Iraq, USA and Oil, (Istanbul: Alfa Press Publishing Distribution), 2007.
3. Bennis P., Halliday D. J., The Impact of Iraq Sanctions and US Policy, in Iraq Under Siege: The Deadly Effects of Sanctions and War, ed. by Anthony Arnove, (Istanbul: Everest Publications), 2001.
4. Brezensiki Z., Second Chance Three Presidents and the Crisis of the American Superpower, (Istanbul: Inkılap Kitabevi), 2008.
5. Simon B., American Hegemony and World Oil: the industry, the state system, and the world economy, (Cambridge: Polity Press), 1991.
6. Chalabi F., The Oil Capacity of Post-war Iraq: Present Situation and Future Prospects, in Iraq's Economic Predicament, ed. by Kamil Mahdi (United Kingdom: Garnet Publishing Limited), 2002.
7. Chaudry K. A., Economic Liberalization and the Lineages of the Rentier State, Comparative Politics, Vol.27, No. 1, 1994.
8. Clark W. R., Petro Dollar Warfare Oil Iraq and The Future of Dollar, Canada: New Society Publishers, 2005.
9. Foote C., Block W., Grane K. and Gray S., Economic Policy and Prospects in Iraq, Journal of Economic Perspectives – Volume 18, Number 3, 2004.
10. Dawisha A., Iraq A Political History from Independence to Occupation, (New York: Princeton University Press), 2009.
11. Noreng O., Oil and Islam, (Istanbul: Sabah Publications), 1998.
12. Foote C., Block W., Grane K. and Gray S., Op. Cit.
13. Ibid.
14. Halabi Y., US Foreign Policy in The Middle East: From Crises to Change, (Aldershot, Hants, England; Burlington, VT: Ashgate), 2008.
15. Halliday F., The Middle East in International Relations, Power, Politics and Ideology, (Cambridge: Cambridge University Press), 2005.

16. Hazelton F., Prospects for Iraq Since the Gulf War Prospects for Democracy, ed. by Hazelton, (London; Atlantic Highlands, N.J.: Zed Books), 1994.
17. Jassim S. Z. and Al-Gailani M., Hydrocarbons, in Geology of Iraq, ed. by Saad Z J. and Jeremy G. G., (Czech Republic; Publishers Dolin), 2006.
18. Klare M., Blood and Oil, (Istanbul: Marka Publications), 2006.
19. Kubursi A., Oil and Global Economy in Iraq War: Causes and Consequences, ed. by Rick Fawn and Raymond Hinnebusch, (Boulder, Colo.: Lynne Rienner Publishers), 2006.
20. Noreng O., Op. Cit.
21. ب. بريمر، "يجب ألا تغادر الولايات المتحدة العراق"، بي بي سي نيوز، 27 أغسطس 2010 . [عبر الإنترنت] . متاح: http://www.bbc.co.uk/news/education-11102558.
22. ز. سي. أكيوز، تطور سياسة النفط في العراق من القرن العشرين فصاعدا، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط التقنية/قسم العلوم، انقرة، 2011.
23. ب. لو بيلون، "الفساد، إعادة الإعمار وحوكمة النفط في العراق"، المجلة الفصلية العالمية الثالثة، المجلد 26، العدد 5/4، 2005.
24. دبليو. آر. بولك، فهم العراق، إسطنبول: منشورات NTV، 2007.
25. Toby D., Inventing Iraq, The Failure of Nation Bulding and a History Denied, (New York: Columbia University Press), 2003.
26. Rahdall S. J., United States Foreign Oil Policy since World War I, (London: McGill-Queen's University Press), 2005.
27. Jassim S. Z. and Al-Gailani M., Op. Cit.
28. Bromley S., American Hegemony and World Oil: the industry, the state system, and the world economy, (Cambridge: Polity Press), 1991.
29. Sluglett, F. – M. and Sluglett P., Iraq Since 1958 From Revolution to Dictatorship, (London; New York: I.B. Tauris), 2001.
30. Terzi A., The Legacy of Abulhamid in Baghdad-Mosul. Oil & Land. Istanbul: Timaş Publications, 2009.
31. Terry L. K., The Paradox of Plenty, Oil Booms and Petro –States, (Berkeley: University of California Press), 1997.
32. Terzi
33. Toby D., Op. Cit.
34. سي. تريب، تاريخ العراق، نيويورك: مطبعة جامعة كامبريدج، 2007.

35.إدارة معلومات الطاقة الأمريكية، "موجز تحليل الدول العراقية"، 2011. [عبر الإنترنت]. متوفر: http://www.eia.gov/countries/cab.cfm?fips=IZ.
36. Wallerstein I., After Liberalism, (Istanbul: Metis Publications), 1998.
37. Terry L. K., Op. Cit.
38. William E., Oil Money Power, (Istanbul: Alfa), 2008.
39. Yapp M., The Near East Since the First World War A History to 1995 (London: Second Edition Pearson Education Limited), 1996.
40. Yergin D., The Prize, The Epic Quest for Oil, Money and Power, (New York: Simon& Schuster), 1991.
41. .Sluglett, F. - M. and S. P., Op. Cit.
42. .Yergin D., The Prize, Op. Cit.
43. Simon B., Op. Cit
44. Foote C., Block W., Grane K. and Gray S., Op. Cit.
45.ز. سي. أكيوز،المصدر السابق.
46.ب. بريمر، المصدر السابق.
47.غزو العراق 2003، جيروزاليم بوست، تم الوصول إليه في يوليو 2024 . [عبر الإنترنت] . متوفر: http://www.jpost.com/topic/2003_invasion_of_Iraq.
48. Brezensiki Z., Op. Cit.
49.ب. لو بيلون،المصدر السابق.
50. Klare M., Op. Cit.
51. Clark W. R., Op. Cit.1
52. .Bromley S., Op. Cit.
53. .Ibid.
54. Chalabi F., Op. Cit.
55. Cristopher F., Op. Cit.
56. Ibid.
57. Bennis P., H. D. J., Op. Cit.
58. Chaudry K. A., Op. Cit.